

البنك الدولي يخفض توقعات النمو في شرق آسيا خلال 2022



قال البنك الدولي، الثلاثاء، إن النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، سيضعف بشكل حاد في عام 2022 بسبب التباطؤ في الصين، لكن وتيرة النمو سترتفع العام المقبل. وأضاف البنك، الذي يتخذ من واشنطن مقراً في تقريره، أنه يتوقع تباطؤ النمو في 2022 في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، بما يشمل الصين، إلى 3.2 في المئة، انخفاضاً من توقعاته البالغة 5.0 في المئة في إبريل/نيسان، ونمو العام السابق البالغ 7.2 في المئة.

وقال البنك الدولي إن ضعف التوقعات يرجع بشكل أساسي إلى التباطؤ الحاد في الصين، الناجم عن قواعدها الصارمة الخاصة بعدم انتشار فيروس كورونا، التي يطلق عليها سياسة صفر كوفيد، والتي عطلت الإنتاج الصناعي والمبيعات المحلية والصادرات.

ومن المتوقع أن تشهد الصين، التي تشكل 86 في المئة من الناتج الاقتصادي للمنطقة التي تضم 23 دولة، نمواً بنسبة 2.8 في المئة هذا العام، في تباطؤ كبير عن توقعات البنك السابقة البالغة 5.0 في المئة. وفي عام 2021، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 8.1 في المئة، وهو أفضل نمو له منذ عشر سنوات. وبالنسبة لعام 2023،

يُتوقع أن يشهد ثاني أكبر اقتصاد في العالم نمواً 4.5 في المئة

وهناك خطر آخر يهدد آفاق المنطقة يتمثل في الزيادات الحادة لأسعار الفائدة التي تقررها البنوك المركزية في أنحاء العالم لمكافحة التضخم المتصاعد. وقال البنك الدولي إنها تسببت في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملات.

((رويترز

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.